



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

حدود السياسات الإيرانية في سورية وأثرها في الحل السياسي

مجموعة باحثين / دراسة
مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دوله ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 13 نيسان/ إبريل 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

2	مقدمة
2	مدخل توصيفي / توطئة
3	أولاً: السياسات الإيرانية في سورية
4	ثانياً: الرؤية الإيرانية للحل السياسي في سورية
7	ثالثاً: مستقبل السياسة الإيرانية في سورية
10	خاتمة

مقدمة

تعد إشكالية الحضور العسكري الإيراني في العالم العربي عامّة، وفي سورية خاصة، إشكالية متعددة الأوجه من شأنها تأجيج الصراع وتوفير أسباب عدم الاستقرار الإقليمي، وذلك بحكم استراتيجيتها الطامحة لدور ريادي في النظام الإقليمي، لذلك ستركز هذه الدراسة على تلك الإشكالية من خلال الإطالة على أبرز ملامح السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سورية موضحة آليات التغلغل الإيراني على المستويات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما ستحاول الدراسة تفكيك الرؤية السياسية الإيرانية تجاه الحل السياسي في سورية، مستعرضة حدود السياسات الإيرانية وآليات تعاملها وفق السيناريوهات المتوقعة للملف السوري، وبناءً على هذا تطرح الدراسة حزمة إجراءات لقوى المعارضة السورية في سبيل تحجيم وصد النفوذ الإيراني في سورية.

مدخل توصيفي / توطئة

تُعتبر إيران من أبرز اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط، حيث استطاعت توظيف المتغيّرات الحاصلة طيلة العقود الماضية، وخاصةً عقب ثورات الربيع العربي، في توسيع مجالات عمل سياساتها الخارجية، وإعادة تعريف مفهوم المصلحة الإيرانية العليا، ولعلّ أبرز تداخلاتها الإقليمية يتمظهر في المشرق العربي (سورية، العراق، لبنان)، باعتباره المجال الأكثر حيوية لتلك السياسات.

صاغ النظام الإيراني سياساته الخارجية بأهدافٍ قومية توسعية منخفضة المرونة، يكسوها البعد الديني والثوري، مستنداً في توجهاتها إلى صيانة الأمن القوميّ الإيرانيّ بحدوده القائمة، والعمل على تصدير القوة الإيرانية بمثابة قوة إقليمية عظمى رغم ما تعانيه هذه القوة من إشكالات تتعلق بتمويل القدرة العسكرية أو بمفرزات الحصار الدولي، بالإضافة إلى سعيها لإعادة الانخراط في النظام الدوليّ بالحفاظ على أكبر المكاسب الممكنة.

ترتكز السياسة الإيرانية على منهج البراغماتية والمناورة الاستراتيجية، وتعزيز هيمنتها على حلفائها من خلال تنويع الدعم لهم، متكئةً على توفيقها العسكري وخاصةً في المجال النووي⁽¹⁾، وتوسيع أذرعها الميليشاوية في البيئات المستهدفة لإبقاء حالة التهديد قائمةً بها، كما تستند هذه السياسة على دعاية اعلامية تستحضر "المظلومية التاريخية" و" الثورة الإسلامية"، "القضية الفلسطينية".

تدير إيران تدخلاتها الخارجية بأسلوب "الإدارة بالأزمة" من خلال افتعال أزماتٍ في غالبيتها هُويّاتية تُهيأ لها سبل التدخل، إضافةً إلى الاستناد إلى آليات التغلغل ضمن حكومات الدول المستهدفة، سواءً عبر الأشخاص، أو من خلال كياناتٍ اقتصاديةٍ استثمارية، أو حتى من خلال تمويل بعض البرامج الحكومية، وخاصةً العسكريّة. إلا إن آفاق السياسة

(1) للمزيد حول ذلك، انظر: عبد القادر نعناع وجمال عبيدي، "دراسة مقارنة في القدرات الصاروخية الإيرانية والخليجية"، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث،

www.fasharq.com 2014/10/12

الخارجية الإيرانية تبقى محدودةً بعدة عوامل تعود لطبيعة التركيبة الديموغرافية للجمهورية، وتفاقم مشكلة الأقليات، واهتراء النظام السياسي القائم، إضافة إلى مشاكل اقتصادية متعاظمة في ظل استمرار العقوبات الدولية عليها.

تُشكّل العلاقات الإيرانية-السورية في ظلّ نظام الأسد (الأب والابن)، حالةً نموذجية في العلاقات الإيرانية-العربية، خاصة في عهد الابن التي تعدّت العلاقة فيها حدود التحالف الندي التي أسست عليها أيام الأسد الأب لتصبح تبعية مطلقة أبان الأسد الابن، وسمحت هذه العلاقة لإيران بتحويل سورية إلى مرتكزٍ لسياساتها في مواجهة المنطقة العربية، ولا يمكن اعتبار المشروع الإيراني في سورية ورقة مقايضة سياسية للتفاوض عليها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية أو عسكرية استراتيجية فحسب، وإنما هي أيضاً مجالاً جيوسياسياً هاماً من شأنه حماية المشروع الإيراني وإحكام الخناق على دول الخليج العربي.

أولاً: السياسات الإيرانية في سورية

من الناحية العسكرية يشرف ضباط الحرس الثوري الإيراني ومستشاريه (عبر فيلق القدس)⁽²⁾ بشكل مباشر على تدريب المنظومة العسكرية لنظام الأسد وتزويدها بالعتاد، والإشراف على عملياتها العسكرية (إلى جانب الخبراء الروس)، عدا عن دوره التخطيطي في إدارة المعارك ورسم خطوط الفصل داخل سورية، وتحريك القطاعات العسكرية، وفقاً للمتغيرات الميدانية العسكرية، وتقوم عدة ميليشيات شيعية عراقية ولبنانية المدعومة بعناصر شيعية أفغان وباكستانيين بأدوار العمليات الميدانية، وتتوزع تلك الميليشيات على عدة جهات حيث يتمركز حزب الله في محافظات حمص ودمشق وحلب، بينما تتوزع الميليشيات العراقية في بيئاتٍ جغرافيةٍ أكثر تخصصاً وبأدوارٍ أكثر تحديداً، وأبرزها: كتائب أبو الفضل العباس، وعصائب أهل الحق، ولواء عمّار بن ياسر، وكتائب سيّد الشهداء العراقية، وتقوم قوّات الأسد بتقديم الدعم اللوجستي والإمداد الجوي والمدفعي والخدمات المرافقة لتلك الميليشيات⁽³⁾.

وعلى الصعيد السياسي تصدّت الخارجية الإيرانية (إلى جانب الخارجية الروسية) لعملية حماية نظام الأسد ودعمه دولياً، ومحاولة دمجها والعمل على تفادي إحداث ضغطٍ عسكريٍّ خارجيٍّ عليه، وإبرازه كقوة عسكرية منظمة يمكن أن تنتفع بأدوار عسكرية وامنية ضمن عمليات التحالف الدولي بمحاربة الإرهاب، فيما وُظفت الماكينة الإعلامية الإيرانية (المنار، العالم، الميادين، الفضائيات المذهبية العراقية) في خدمة الترويج لهذا النظام، وإعادة إظهار الحدث بما يحفظ استمرارية نظام الأسد، في اختراقٍ فكريٍّ لجزءٍ من المجتمعات العربية، وإعادة صياغة وتشكيل وعيٍ سياسي زائف.

أما مجتمعياً تدفع إيران نظام الأسد إلى إحداث تغييراتٍ ديموغرافيةٍ في سورية، من خلال تجنيس عشرات الآلاف (وربما أكثر) من الشيعة العراقيين والإيرانيين واللبنانيين من جهة، وسحب الجنسية السورية من المواطنين السوريين من جهةٍ أخرى⁽⁴⁾ كما تجهد إيران في إعادة صناعة الهُويّات المجتمعية عبر برنامج التشيع، والذي وإن تلاشى في المناطق المحرّرة،

⁽²⁾ للمزيد حول التعداد والتنوع راجع الرابط التالي: <http://iran-spring.org/fa/iran/politics/9-politics/5346>

⁽³⁾ عبد الكريم عنكبر، "حزب الله اللبناني ذراع إيران في سورية: دوافع الحضور ودواعي الانسحاب"، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 2014/9/18، المادة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: www.falsharq.com

⁽⁴⁾ للمزيد انظر: علي حسين باكير، "كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديموغرافية في سورية؟ تجنيس الشيعة"، المجلة، 2013/8/18: <http://www.majalla.com>

إلا أنه استعاض عن ذلك بمحاولة إعادة تعريف الهُويّات الأقلويّة (العلويّة تحديداً) بصيغةٍ شيعيةٍ تُشكّل حاضناً مجتمعياً للمشروع الإيراني، يسمح لها بأدوارٍ تدخليةٍ مستقبليةٍ باسم تلك الهُويّات.

ومن الناحية الاقتصادية شكّل الاختراق الإيراني لسورية على كافة المستويات، بيئةً مواتيةً لإحكام السيطرة على الاقتصاد السوريّ، وتوظيفه كأداةٍ لكسر العقوبات الدوليّة المفروضة على إيران من جهة، وبوابةً عربيّةً للسلع الإيرانيّة، واستنزافاً كاملاً للموارد الاقتصاديّة السوريّة، خاصّةً في ظلّ عجزٍ كبيرٍ في الميزان التجاري ما بين الدولتين.

ومع اندلاع الثورة السوريّة ظلّت إيران تحتفظ بهيمنتها الاقتصاديّة على العلاقات التجاريّة مع سورية، وعزّزتها في مناحٍ عدّة، بلغت درجة إنقاذ الأسد من الإفلاس في مراتٍ عدّة، وضخّ مزيدٍ من الأموال في الموازنة العسكريّة السوريّة، كما عقد الأسد اتفاقيةً من 17 مادةً مع إيران إلا أنّ العقوبات الدوليّة التي فُرضت على سورية تسبّبت في تعليق كلّ الاتفاقيات السابقة التي كانت إيران تحاول تأمينها في المنطقة، بعد أن تسبّبت في ضغوطٍ هائلةٍ على إيران. وكان التحالف الاقتصاديّ الإيراني-السوري يتراوح في تعامله بين العقود الحكوميّة والشركات الخاصّة باعتماد الدولار للتحويلات. غير أنّ الأنظمة التي فرضتها الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربيّة الأخرى بعد بدء الثورة جعلت من الصعب الاستفادة من العملات الأجنبيّة والحصول عليها عبر المصرف المركزيّ السوري⁽⁵⁾.

وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن الانهيارات الاقتصاديّة الكبرى التي طالت الاقتصاد الإيراني، وخاصّةً في عام 2013، وانعكاساتها السلبية على الداخل الإيراني، دفعت إيران إلى إعادة النظر في حجم الدعم الذي يناله أتباع إيران في العالم العربي⁽⁶⁾.

ثانياً: الرؤية الإيرانية للحل السياسي في سورية

يسعى النظام الإيراني ومنذ اندلاع الثورة السوريّة إلى إيجاد مخارج للنظام الحاكم، عبر الدفع باتجاه حرق الثورة عن مساراتها المفترضة، وتسمح لنظام الأسد بالاستمرار في حكم سورية، مع مناوراتٍ لا تتعدّى في جوهرها محاولة إعادة تأهيل النظام. وتعود أولى أطروحات إيران للحل السياسي في سورية لعام 2012 متمثلة بنقاط ست وهي:

1. وقف كافة مظاهر العنف في سورية لاسيما في المناطق السكنية والمأهولة تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة.
2. توزيع المساعدات الإنسانية بين أبناء الشعب السوري في المناطق المتضررة دون أي تمييز، متزامناً مع إلغاء كافة العقوبات الاقتصادية ضد سورية وتوفير الأرضية لعودة اللاجئين السوريين.
3. بدء الحوار الوطني الشامل في سورية وإنشاء لجنة الوفاق الوطني وتشكيل حكومة الانتقالية تجري انتخابات حرة لتشكيل البرلمان الجديد والمجلس التأسيسي لكتابة الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها.

⁽⁵⁾ للمزيد: "تحليل العلاقات الإيرانية السورية من خلال منظور الدور الإيراني المعقد في سوريا"، صحيفة القدس، 2013/1/6 <http://www.alquds.com>

⁽⁶⁾ راجع: "إيران 750 مليون دولار به بنك مركزي سورية تزريق كرد": <http://www.sedayeeghtesad.ir/News/4147.html>

وانظر كذلك: "تشديد بحران در سوریه همزمان با افسایش پرداخت ده میلیارد دلار به بشار اسد توسط ایران در روزنامه تایمز".

<https://www.balatarin.com/topic/2012/10/1/1011892>

4. الإفراج الفوري عن الذين تم اعتقالهم بسبب نشاطاتهم السلمية سواء من قبل الحكومة أو المعارضة، كما يتعين أن يحاكم المتهمون الذين قد ارتكبوا الجرائم في المحاكم العادلة.
5. وقف الحملات الإعلامية ضد سورية، وتوفير الظروف الأمنية اللازمة لحضور المراسلين والصحفيين في المعارك الدائرة في سورية لنشر وجهات نظر السوريين دون أي تمييز.
6. إنشاء لجنة تقدير الخسائر وكلف إعادة الإعمار.

ولعلّ أحدث المبادرات الإيرانية المطروحة كانت في كانون الأول/ديسمبر 2014⁽⁷⁾، والتي استند عليها المبعوث الدولي دي مستورا، فيما ترى فيها الولايات المتحدة آليةً لتوطيد التعاون مع إيران في الشرق الأوسط. وأبرز ما رشح عن بنودها الأربعة وفق تصريحات المسؤولين الإيرانيين⁽⁸⁾:

- وقف إطلاق النار في حلب وبعض المناطق الأخرى.
- إجراء انتخابات (برلمانية في المرحلة الأولى) بمشاركة إيران بصفة مراقب.
- تشكيل حكومة بين النظام والمعارضة (الموافق عليها من قبل النظام)، وفي ظلّ رئاسة الأسد.
- اتفاق الجانبين على التحوّل إلى محاربة "الإرهاب".

عموماً تفتقر التحركات السياسية الإيرانية، إلى روح المبادرة الحقيقية الساعية إلى إيجاد نمطٍ سلميّ يمكن التأميل عليه، وذلك لعدم شرعية ومصداقية أي طرح المبادرة من قبل إيران كونها أحد أطراف الصراع، ومشاركاً رئيساً ومباشراً في الجرائم الدولية الموثقة⁽⁹⁾، بالإضافة إلى أن المبادرات الإيرانية تعتبر الحراك الثوري السوري منذ بدايته مؤامرة أمريكية-إسرائيلية وتهدف في المحصلة للتوسعية الإيرانية في المشرق العربيّ وعليه أسست مفهومها الذي روجته في الأوساط الدولية المتحالفة معها، بأنّ ما يجري في سورية عملياتٌ إرهابيةٌ بتمويل خليجي، يمكن صقّها ضمن الحرب الدولية على الإرهاب، حتى يتسنى لها ولنظام الأسد الانخراط فيها، وتوسيع المكاسب.

لا تتجاوز المقترحات الإيرانية فكرة صناعة معارضة متوافقة مع التوجهات العامة لنظام الأسد، تتحاور وإياه في طهران أو موسكو (طرفان غير حياديّين)، لتستحصل منه على بضعة مقاعد وزراية خدمية لا أكثر، وتعديلٍ دستوريّ وقانونيّ في ظلّ ذات السلطة، ما يعني إعادة إنتاج دستور 2012 المعدّل عن دستور 1973، ووفق ذات الآليات. وفي حال الإقرار الدوليّ بتلك المقترحات فإنّ الخروج عليها يصبح إرهاباً كما يطمح قادة النظامين. في حين يُسمَح لشخصياتٍ محدّدة مسبقاً من المعارضة الموجودة خارج البلاد في المشاركة في ذلك، فإنّها تدفع نحو انشقاقٍ سياسيٍّ أوسع في الجسم المعارض العسكري والسياسي.

⁽⁷⁾ عبد الله بن: إيران تدعم مبادرة روسيا حول إجراء حوار سوري سوري"، وكالة سانا، 2014/12/17

⁽⁸⁾ للاطلاع على تفاصيل أكثر انظر: "بنود مبادرة إيران الجديدة لحل الأزمة السورية سلمياً"، وكالة إسنا الإيرانية، 2012/12/17

⁽⁹⁾ راجع دراسة الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعنوان أبرز المجازر التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية في سوريا "لا يكاد يراها أحد":

http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/the_most_massacres_committed_Shiite_militias.pdf

تتمتع السياسات الإيرانية بمجموعة نقاط قوة تزيد من هوامش مناوراتها السياسية في الملفات السياسية الإقليمية

وهي:

1. وجودها الفعلي في سورية وتحكّمها بالعمليات العسكرية وحتى التنفيذية.
2. تبعية دمشق الكلية لها وقدرتها على التحكم بمساراتها السياسية.
3. انسجام طيف من المعارضة مع رؤية طهران السياسية.
4. اعتبارها المرجع الديني الأوسع للشيعنة الاثنا عشرية في العالم بعد انحسار دور النجف والمرجعيات الشيعية العربية.
5. تصدير صراعات الإقليمية خارج حدودها والاتكاء على حرب عبر الأذرع.
6. هامش المناورة الواسع الذي خلقته سياسة أوباما تجاه إيران، والتي تعتبر تمكين إيران مقابل تحجيم قوتها النووية عاملاً يساهم في الاستقرار الاقليمي، وهي نظرة سياسية لا يستثنىها المجتمع الدولي من خياراته السياسية حيال المشرق العربي.
7. القدرة على التغيير في المعطيات السياسية عبر أذرعها في العراق والبحرين واليمن ولبنان وسورية.
8. انتفاء السياسات الصلبة مع الأطراف الإقليمية وحصر التصادم ضمن بيئات خارج مركزها.

كما يعترى هذه السياسات الإيرانية مجموعة نقاط ضعف تجعلها تزيد من أعباء وتكاليف السلوك الإيراني:

1. التمدد السياسي والعسكري لإيران في بيئات رافضة له مما يجعلها غير مستقرة اجتماعياً وسياسياً، قيادتها جراء الأزمات المستمرة التي تقع فيها أذرعها.
2. عدم القدرة على ضبط وإدارة جهات متعددة، واحتمالية دخول متغيرات جديدة على المشهد السياسي تضر بمصالحها الاستراتيجية.
3. عدم انتفاء الإشكالات السياسية الداخلية وخاصة فيما يتعلق بسخط شريحة الطبقة الوسطى المدنية من السلطة الحاكمة والمرجعية الدينية، بالإضافة إلى فشل إيران في احتواء ومعالجة الأزمة الهوياتية المتفجرة في إيران.
4. عدم القدرة على دعم انتكاسات اقتصادية جراء العقوبات الدولية وانخفاض سعر النفط. حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من انكماش وتضخم حاد وبطالة وصلت عتبة 22%، ناهيك عن اتساع الفجوة بين الاتفاق الحكومي والموازنة غير النفطية واحتمالية وصول عجز الموازنة غير النفطية إلى أكثر من 50 مليار دولار.
5. صراعات بينية عسكرية بين أذرعها في الجغرافية السورية
6. تمدد تنظيم الدولة المستند أساساً في خطابه الأيديولوجي إلى مجابهة السياسات الطائفية الإيرانية العنيفة الاقصائية.
7. إشكاليات الملف النووي سواء باحتمالية فشلها وبالتالي استمرار العقوبات الدولية وتزايد حدتها، وعزلة طهران اقليمياً ودولياً، أو باحتمالية عقد صفقة مما يدفع حلفاء أمريكا التقليديين في المشرق العربي للتصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري وبأدوات مباشرة.

ثالثاً: مستقبل السياسة الإيرانية في سورية

إنّ انتصار قوى الثورة والتغيير عبر الإطاحة الكليّة بنظام الأسد والتأسيس لنظام ديمقراطي في سورية—وإن كانت ما تزال بعيدة المنال لأسبابٍ ذاتيةٍ وخارجية—هو الكفيل بالقضاء الفعليّ على النفوذ والهيمنة الإيرانية في سورية وتقويض أدواتها، كما أن مستقبل المشروع الإيراني في المحيط العربي، يرتكز أساساً على معالجة الملف السوري.

وفيما يلي السيناريوهات المتوقعة وآليات التعامل مع كل منها:

أولاً-الحلّ السياسي: تشكل الأهداف أدناه الإطار السياسي المقبول من قبل إيران نظراً لما يشكله من تناغم وانسجام مع الرؤية الإيرانية ومصالحها في سورية:

- إعادة تأهيل الأسد ونظامه، وسحب الشرعية السياسية من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وازعاف الموقف السياسي للصف المعارض.
- اشتراط أولوية مكافحة الإرهاب بما فيها الطيف الإسلامي الوطني للمعارضة المسلحة قبل الشروع بأي عملية انتقالية.
- المحافظة على مصالح إيران في سورية ولبنان والعراق. مع ضمان عدم جنوح المسار السياسي العام لصالح المنافسين الاقليميين كدول الخليج وتركيا
- المحافظة على البنية التنظيمية والعقائدية لمؤسستي الجيش والامن في سورية.
- ربط الحل السياسي في سورية بانفراج الملف النووي الإيراني.

ضمن جملة الأهداف السابقة فإن الحركات والمبادرات السياسية المطروحة المقبولة إيرانياً تتمثل في اتفاق جنيف وفق الرؤية الروسية، ومبادرات التجميد القائمة على وقف القتال وتشجيع ديناميات الهدن كمدخل لحل سياسي أوسع. وحكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات تنفيذية يحتفظ بها النظام على الوزارات السيادية، بالإضافة إلى منتديات الحوار "الوطني" غير المشروطة، ضمن إطار حوار الدولة (النظام) مع أطراف معارضة.

ويبقى الجدير بالذكر أن كل مبادرة لا تتضمن هذه الأهداف مجتمعة ستعمل إيران على عرقلتها بحكم ما تمتلكه من أدوات التأثير السلبي، وأي قبول لأي مبادرة لا تعكس هذه الأهداف هو رهينة الانحسار العسكري والسياسي للنظام بهدف كسب الوقت لتحسين التموضع العسكري.

إن هذا السيناريو يوجب على الائتلاف والقوى الثورية امتلاك آليات صد ومنع تضمن عدم تحقيق الغاية الإيرانية على حساب قضية المجتمع السوري الأساسية القائمة على التغيير وبناء الدولة الديمقراطية، وفق الآتي:

- الاستئثار بالتمثيل السياسي للقوى المعارضة والثورة السورية، والحذر من الشروع بأي عملية سياسية يمكن لها أن تضع هذه الشرعية موضع الشراكة >
- الإصرار على رفض أي مبادرة سياسية تحقق بعض أو كل الأهداف الإيرانية المذكورة أعلاه.
- الاستمرار بسياسة احتواء الطيف الأوسع من قوى المعارضة السورية وتهميش تحركات الأحزاب والشخصيات المتصالحة مع الدور الإيراني في الإقليم.
- تعريف إطار العلاقة المستقبلية بين سورية الجديدة وإيران ضمن المحددات الوطنية وثوابت المعارضة السورية أولاً ثم فتح قنوات تواصل مع الفاعلين الإيرانيين كسلطة ومعارضة.
- تعزيز العلاقة العضوية بين المكاتب السياسية للفصائل العسكرية والائتلاف الوطني، كونها ستشكل حافزاً لتقويض النفوذ الإيراني ضمن الجغرافية السورية.
- انتهاز التردد الأمريكي والتأزم الروسي وعدم تصدير حل نهائي في سورية لتمتين العلاقات مع دول الإقليمية الأخرى كتركيا ودول الخليج.

ثانياً: عدم الحسم العسكري والاستمرار بإدارة الصراع

وهو السيناريو الأكثر واقعية في ظل عدم قدرة أحد طرفي الصراع على الحسم العسكري ودخول عنصر الإرهاب على الملف، بالإضافة إلى استمرار تحقق المصالح الأمريكية في استنزاف المستهدفين الإقليميين والدوليين (تركيا – إيران – روسيا – دول الخليج-قوى التطرف، ناهيك عن عدم نضوج المشهد العسكري والسياسي في سورية لقبول الحلول التفاوضية والسياسية.

إن استمرار تأزم المشهد في سورية لا يضر بالمصالح الإيرانية في سورية بشكل تلقائي خصوصاً وفق معطيات ومحددات الصراع بصيغها الحالية، ويمكن لإيران العمل على عدة مسارات لتخفيف أثر الصراع على مصالحها وفق الآتي:

على الصعيد العسكري:

- العمل على تمكين وجود أذرعها الإقليمية على حدود إسرائيل.
- تمكين حزب الله في جبهة القلمون.
- الحفاظ على الموقف الدولي المتهاون مع ظروف استمرار الهيمنة الجوية للنظام
- تسهيل عمليات التحالف العسكري الجوية.
- تحفيز أذرعها العسكرية والسياسية في طوق دول الخليج على الاستمرار في أجندتها العسكرية والسياسية، كالحوثيون في اليمن وحزب الله في جنوب لبنان وجرود عرسال.
- تجزير قوى المعارضة المسلحة في الشمال مما يمنعها من التوحد والتنظيم وتثبيتها لمحاربة النظام وتنظيم الدولة الإسلامية.

- توجيه ضربات عسكرية نوعية ضد تنظيم الدولة الإسلامية عبر خواصرها الرخوة في سبيل توظيف فكرة فاعلية التوظيف العسكري للنظام في محاربة الإرهاب.
- عدم اعتراض غايات تنظيم الدولة فيما يتعلق باستهداف دول الخليج.

على الصعيد السياسي:

- توطيد العلاقة في فرقاء المعارضة السياسية الأقلوية، مما من شأنه الشرعية السياسية للائتلاف الوطني السوري.
- استمرار الضغط الدبلوماسي وتصدير الأزمات المتكررة لدول الجوار خاصة تركيا ولبنان ودول الخليج.
- الاستمرار في عرقلة المسار السياسي في لبنان عبر تأجيل استحقاقاته السياسية.
- الاستمرار في اقصاص القوى السنية في العراق واعتبارها روافد لتنظيم الدولة تهرباً من أي مشاركة سياسية حقيقية معها.
- الاستمرار في التفاوض مع المجتمع الدولي فيما يخص الملف النووي بسياسة السلة الواحدة
- الاستمرار في تصدير النظام السوري كسلطة تعبر عن الدولة والمجتمع السوري، وتأطير أي عملية سياسية وفق الشروط الإيرانية لقبول أي حل أو مبادرة سياسية.
- تطوع الملفات الإنسانية في الديناميات الداخلية في سورية.

بناء على ما تقدم ينبغي على قوى المعارضة السورية تبني حزمة الإجراءات العسكرية التالية:

- دحر القوات الشيعية من الجنوب السوري وسحب ورقة الضغط على إسرائيل من يد حزب الله وإيران من داخل الجغرافية السورية.
- انشاء جبهة موحدة في ريف دمشق الشمالي وتحجيم نفوذ حزب الله في القلمون.
- صد المحاولات العسكرية لقوى النظام في فصل جبهة حلب الشمالية عن الغربية والجبهة الداخلية عنهما.
- تأجيل الصراعات البينية والتفرغ لقتال النظام وتنظيم الدولة الإسلامية.
- الحفاظ على اضطرارية المجتمع الدولي للرجوع في محاربة تنظيم الدولة مقابل شمل عمليات التحالف الدولي تحييد القوة الجوية للنظام على الأقل.

أما على المستوى السياسي فهي تتقاطع مع حزمة الإجراءات الواجب اتباعها في السيناريو الأول مع ضرورة التأكيد على تمكين التحالف مع أصدقاء الشعب السوري وخاصةً دول الأطراف والاستمرار في تشجيع خلق متغير ألا وهو المنطقة العازلة في الشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الخيار الأفضل للمعارضة يتمثل في التقارب التركي السعودي بعد التلاقي القطري السعودي نظاماً إقليمياً جديداً سيحسن من التموضع السياسي والعسكري للمعارضة السورية، وبالتالي انحسار الدور الإيراني في الجهة الشامية وبداية تراجعها في الإقليم مع ملاحظة احتمالية تزايد فرص تحجيم تنظيم الدولة الإسلامية.

خاتمة

تُشكل سورية عقدةً مهمةً في مشروع إيران التوسعي في المشرق العربي، وحلقة ربط أساسية بين أذرعها السياسية والعسكرية في العراق ولبنان، مما دفعها إلى تبني سياسة شرسة في الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية التي هددتها الثورة السورية، لم تكن حزمة الإجراءات السياسية والعسكرية التي اتخذتها طهران في سورية بدون ثمن. إلا إنه لا يمكن التعويل منفرداً على حجم خسارتها الاقتصادية جراء استثمارها الضخم في النظام السوري، وبالإضافة لخسارتها الاجتماعية بعد تدهور صورتها لدى شعوب المنطقة بعد سقوط قناع المقاومة، في فشل سياستها في المشرق العربي، خصوصاً في ضوء الحراك الدبلوماسي الأمريكي الساعي لإشراك إيران بشكل فعال في بنية التنظيم الإقليمي الجديد.

يتجلى إصرار أوباما على ترك ارث سياسي له من خلال الوصول إلى صفقة حول الملف النووي الإيراني في تردده بالحسم العسكري في سورية، وساهم ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في نماء هذا التردد وتعزيز قناعة الإدارة الأمريكية بطبيعة الدور التي يمكن لإيران لعبه في المنطقة كعامل استقرار يمكن التفاهم معه، مما أتاح الفرصة لطهران لاستثمار التموضع الأمريكي لممارسة المزيد من الضغط على منافسيها الإقليميين.

إلا أن زيادة وتيرة العنف السياسي الممارس من طهران عبر أذرعها في طوق دول الخليج دفعها بدوره إلى تبني حزمة إجراءات أكثر صلابة وعدوانية تجلّت بشكل واضح في سياسة خفض سعر النفط كوسيلة ضغط مباشر على إيران. إن التخوف الخليجي من التقارب المحتمل بين واشنطن وطهران، وما قد ينتج عنه من خلق نظام إقليمي مضاد مع كل من تركيا ومصر، يبرئ لظهور فرص كامنة للمعارضة السورية يمكنها استثمارها في تحسين تموضعها العسكري والسياسي، وهنا يكمن أيضاً التحدي الحقيقي الذي تقف أمامه قوى الثورة السورية.



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org